الآثار الاقتصادية للإرهاب فى مصر

دكتور

حازم السيد حلمى عطوة

أستاذالاقتصاد والمالية العامة المساعد

الجامعة العمالية – فرع المنصورة

مقدمة

لقد استأثرت ظاهرة الإرهاب خلال العقد الأخير من القرن الماضي وبدايات القرن الحالي باهتمام متزايد من لدن البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، بل أصبح الإرهاب أحد أخطر مشكلات القرن الحالي، ومن أهم الظواهر التي تعاني منها المجتمعات الإنسانية في الوقت الحاضر، لما يعكسه من آثار سلبية في سبيل تقدم الأمم وازدهارها. والإرهاب ظاهرة عالمية، ويعتبر مصدرًا خطيرًا على اقتصاديات الكثير من بلدان العالم .

ولقد قدرت الكاتبة لوريتا نابوليوني في كتابها عن الإرهاب باعتبارها خبيرًا اقتصاديًا، الاقتصاد الجديد للإرهاب في الوقت الراهن بنحو ٥.١ تريليون دولار، سواء من خلال التحويلات القانونية أو غير المشروعة، كما قدّر بريان ويسبوري الأضرار الاقتصادية الناشئة من أحداث الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية بـ ١٢٠ مليار دولار، كما أحدثت قلقًا ماليًا على العافية الاقتصادية في أمريكا. (٢٩، ٧٦)*

و يعد الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد أهم مقومات التنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن اختلاله دليل على اختلال مسيرة التنمية، وتشير الدراسات الحديثة إلى أن من أهم أسباب التخلف في كثير من الدول النامية ، الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تسود فيها.

إنَّ الإرهاب عدو للتنمية ولا يجتمعان مطلقًا، ومن هنا فإنَّ خطر الإرهاب المباشر يتمثل في ضرب الاقتصاد الوطني الذي هو شريان الحياة للمجتمعات، وعلى سبيل المثال: ضرب المطارات والموانئ أو ضرب السياحة ومنشآت النفط، ومن ثم تدمير المجتمع كله وإيقاف عجلة التنمية. كما يبرز أثر الإرهاب كذلك على القوى البشرية للدولة، إذ إن الوطن يخسر عددًا من أبنائه الذين هم سواعد البناء، وهذه

* يشير الرقم الأول إلى رقم المرجع في قائمة المراجع، بينما يشير الرقم الثاني إلى رقم الصفحة التي تم الاقتباس منها هذا المرجع

خسارة فادحة في المرتكز التنموي الفاعل ، بالاضافة الى قيام الدولة بصرف مبالغ كبيرة على حرب الإرهاب، كانت ستنفق على مشروعات التنمية البشرية والبنية الأساسية كإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس لخدمة المواطنين كافة.

كما تحجم الشركات الكبرى والمتعددة الجنسيات عن إقامة مشروعات في المجتمع؛ خوفًا من الإرهاب والإرهابيين.

وللارهاب آثار اقتصادية واضحة على كل من البطالة والتضخم والاستثمار والأسواق المالية وإفلاس الشركات وقطاع التأمين والقطاع السياحي وسعر الصرف وميزان المدفوعات، أى أنه يمكن القول إنَّ حوادث العنف والإرهاب تؤثر على اقتصاديات أيّ بلد، كما تستدعي صرف نفقات كبيرة جدًا لتوفير وسائل آمنة لحماية المؤسسات الحيوية في المجتمع.

وتعانى مصر من الإرهاب منذ سنين على فترات، فقد خسرت مبالغ كبيرة من دخل السياحة الذي يعيش عليه ملايين المصريين وتعتمد عليه بعض المدن بكامل سكانها مثل الأقصر وشرم الشيخ والغردقة، واستهدف الإرهاب في مصر السياحة لضرب الاقتصاد الوطني، ، كما تعرضت أسواق الأسهم فى مصر الى خسائر فادحة بعد هجمات الإرهاب.

ولقد شهدت مصر خلال السنوات الاخيرة وبخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير وقوع العديد من الاحداث الإرهابية التى استهدفت رجال القوات المسلحة والشرطة والمواطنين ونتج عن ذلك اعداد كبيرة من القتلى والمصابين ، ولكن فى ٢٤نوفمبر ٢٠١٧م وقع حادث إرهابى هو الأضخم من نوعه شهدته أرض الفيروز سيناء الحبيبة ، بعدما هاجم مسلحون مصلين داخل مسجد بقرية الروضة بالعريش وفتحوا الرصاص عليهم، فى مجزرة جماعية بشعة.

ونتج عن هذا الحادث الخسيس مقتل ٣٠٥ شهيد ، بينهم ٢٧ طفلا، ويعد أبشع حادث إرهابى فى تاريخ مصر، فجميع الحوادث الإرهابية التى تعرضت لها مصر

مؤخراً لم تفقد فيها شهداء بهذا العدد الضخم، حتى حادث استهداف رجال الأمن عقب اغتيال الراحل السادات لم يتخطى العدد وقتها ١٨٠ شهيداً.

نتناول فى بحثنا هذا الاثار الاقتصادية لظاهرة الإرهاب فى مصر من خلال توضيح الاسباب المؤدية للارهاب واهم صوره وكيفية مواجهة تلك الاثار ٠

مشكلة البحث

الإرهاب ظاهرة عالمية ، لا ينسب لدين ، ولا يختص بقوم ، وهو ناتج عن التطرف الذي لا يكاد يخلو منه مجتمع من المجتمعات المعاصرة ، ويعد الإرهاب من الظواهر الاجتماعية التي تنشأ وتترعرع في ظل عوامل نفسية واجتماعية خاصة ، وتحت ظروف سياسية واقتصادية وثقافية معينة ، وتشترك جميع هذه العوامل والظروف بشكل أو بآخر في إفراز ظاهرة الإرهاب في الواقع الاجتماعي ٠

كما يُعد الإرهاب من الظواهر الخطيرة التي أصبحت تمثل مشكلة كبيرة لدى الدول كافة، حيث زاد حجم الظاهرة الإرهابية، وتنوعت الجرائم الإرهابية وانتشرت في أنحاء المعمورة كافة، مخلفة آثاراً خطيرة ومدمرة.

ولقد أصبح الإرهاب من أكبر التحديات وأخطرها والتي تواجه الحكومات الساعية إلى الاستقرار الوطني والإقليمي والدولي على حدٍ سواء، فهو عقبة رئيسة أمام تنمية وتطور الشعوب، لذا فقد أدركت الدول والمنظمات الدولية مدى ما يشكله الإرهاب من خطر واضح منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وقد كرست كافة الدول والمنظمات الدولية الجهد الكبير من أجل التعاون فيما بينها من أجل محاربة ومكافحة الإرهاب. الأمر الذي يدعو إلى ضرورة البحث فيما يقف وراء هذه الظاهرة، والآثار والتداعيات التي تترتب علي ظاهرة الإرهاب بأشكاله وصوره المختلفة.

ولقد شهدت مصر تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية وبخاصة بعد ثورة ٢٥ يناير ، الامر الذى نتج عنه اثار اقتصادية خطيرة على المجتمع المصرى وهذا يتطلب تكاتف جميع فئات المجتمع لمواجهة تلك الظاهرة المخيفة والحد منها بقدر الامكان .

ويحاول البحث الحالي الإجابة على تساؤل هام ورئيسي وهو: **ما هي الآثار والتداعيات الاقتصادية لظاهرة الإرهاب فى مصر وكيفية دحره والقضاء عليه ؟**

كما يجيب البحث عن كل من التساؤلات التالية :

١-مالطبيعة الاقتصادية للظاهرة الإرهابية ؟

٢-ماالأسباب الاقتصادية للارهاب ؟

٣-ماالآثار الاقتصادية للارهاب ؟

٤-ماسبل العلاج الاقتصادى للارهاب ؟

أهداف البحث

يهدف البحث بشكل عام إلى معرفة أهم تداعيات وآثار ظاهرة الإرهاب الاقتصادية على المجتمع المصرى ، وانطلاقاً من هذا الهدف العام توجد مجموعة من الأهداف الأخرى والتي يحاول البحث الحالي تحقيقيها وهى كالتالى :

- التعرف على ماهية وأنواع وصور الإرهاب وأساليبه.
- التعرف على التداعيات والآثار الاقتصادية التي تترتب على ارتكاب الجرائم الإرهابية فى مصر.
- التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات التي تفيد في مكافحة ومحاربة ظاهرة الإرهاب فى مصر.

أهمية البحث

تعود أهمية البحث الحالي إلى موضوع البحث (الآثار الاقتصادية للإرهاب فى مصر)، ذلك الوباء اللعين (الإرهاب) الذي إذا ما استشرى في جسد المجتمع إلا وحاول الفتك به، الأمر الذي دعا الكثير من الباحثين والمفكرين إلى تناول هذه الظاهرة بالدراسة والتحليل، وانطلاقاً من ذلك فإن أهمية البحث الحالي تتمثل في الآتي:

- تُعد ظاهرة الإرهاب واحدة من أهم القضايا التي تواجه مصر فى وقتنا الراهن والتي تتطلب تضافر الجهود المجتمعية للتصدي لها، إلى جانب ضرورة دراسة وتحليل هذه الظاهرة للوقوف على أسبابها، وتداعياتها وسبل مكافحتها.
- أصبح الإرهاب ظاهرة وجريمة دولية تستوجب الوقف بشكل حازم مع كافة أشكاله لمنع انتشاره على نطاق واسع ومحاصرته أينما ظهر والقضاء عليه.
- تأتى أهمية هذا البحث أيضا من ان الإرهاب ومقدماته لايختص بها شعب معين ولا دين معين وانما حالة شاذة لها اسبابها ويمكن حدوثها في اي بلد في العالم. الا ان ما تجب الاشارة اليه أن هناك حواضن للارهاب تديرها مؤسسات معينة كانت نتيجة افكار متشددة تبناها من لبس رداء الدين لتحقيق اهدافه السياسية. ويوجد تأثير متبادل بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبين الإرهاب فاذا كان عدم استقرار اي منها يشجع على ارتكاب الاعمال الإرهابية ، فان عدم استقرار الحالة الامنية نتيجة الإرهاب له ارتداداته السلبية على كل نواحي الحياة في البلد.

ولا يتوقف أثر الإرهاب على النواحي المذكورة بل تكون له اثاره السلبية على حقوق الانسان سواء بشكل مباشر لما يسببه من فزع وخوف وقتل وتدمير، او بصورة غير مباشرة كالاجراءات التي تتخذها الدول في مكافحته وما يصحبها من اعتداء على حرية الانسان وكرامته ٠

منهج البحث

نظراً لطبيعة موضوع البحث الحالي (الآثار الاقتصادية للإرهاب فى مصر) وتحقيقاً لأهداف البحث فقد اعتمدنا في إجراء هذا البحث على المنهج الوصفي والذي يقوم على دراسة الواقع، ويهتم بوصفه وصفاً دقيقاً وتقديم فهم شمولي عن الحالة أو الحدث.

خطة البحث

للإلمام بهذا البحث وإظهاره بصورة متكاملة فقد تم تقسيمه إلى الآتى :

المبحث الأول : تعريف الإرهاب

المبحث الثانى : أسباب الإرهاب

المبحث الثالث : أنواع الإرهاب وصوره

المبحث الرابع : الطبيعة الاقتصادية للارهاب

المبحث الخامس : آثار جريمة الإرهاب على الاقتصاد المصرى

المبحث السادس : كيفية مواجهة التطرف والإرهاب فى مصر

المبحث الأول

تعريف الإرهاب

لا يوجد حتى اليوم تعريف متفق عليه دوليا للإرهاب ، وذلك لأسباب تتعلق بتباين المصالح واختلاف المعايير والقيم بين الدول، لذلك حاول الكثير من أساتذة القانون والعلوم السياسية والأمنية وضع تعريف للإرهاب ، فضلا عن محاولة بعض المنظمات الدولية والإقليمية ومجموعة الدول الإسلامية ودول عدم الانحياز وضع تعريف للإرهاب والتفرقة بينه وبين نضال الشعوب من أجل تحرير أقاليمها من القوى الأجنبية وتقرير المصير الذي يعد عملا مشروعا ، بعكس الإرهاب الذي يعد في جميع أشكاله ومظاهره عملا غير مشروع، لكن هذه الجهود لم تنجح في وضع تعريف موحد له (٥، ٥٢)، إلا أن الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صدرت بالقاهرة عام ١٩٩٨م عرفت الإرهاب بأنه :

(كل فعل من أفعال العنف أو التهديد به أيا كانت بواعثه أو أغراضه يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم للخطر، أو إلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق أو الأملاك العامة أو الخاصة أو احتلالها أو الاستيلاء عليها أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر) .(٣٥، ١٠٧)

وبنظرة عامة لهذا التعريف نجد أن الإرهاب ليس له دين أو وطن أو جنسية معينة فهو يصيب الجميع حيث لا توجد حدود جغرافية له فمسرح عملياته يشمل كل أجزاء الكرة الأرضية ، كما لا يوجد شكل معين لجرائم الإرهاب فيمكن أن يأخذ خطف طائرات وتغيير مسارها بالقوة أو تدميرها أو أخذ ركابها رهائن أو قتلهم، أو تتخذ شكل تفجيرات للمباني وغيرها أو احتلال مواقع واستعمال السموم أو الغازات الضارة،

وإجمالا كل ما يعتدى فيه على الأشخاص من اغتيالات وغيرها والأموال ووسائل النقل بأنواعها المختلفة .

ولا شك أن التقدم العلمي والتقني الذي يشهده العالم اليوم أدى إلى زيادة خطورة جرائم الإرهاب وتعقيدها سواء من حيث تسهيل الاتصال بين العناصر الإرهابية وتنسيق عملياتها أو من حيث المساعدة على ابتكار مواد وأساليب إجرامية متقدمة (١٦، ٣٤)، أو زيادة مرتكبي تلك الجرائم مما أدى إلى ازدياد الإرهاب على جميع المستويات وأصبح من أهم الأخطار التي تواجه المجتمع الدولي.

تعريف الإرهاب من و جهة نظر مجموعة دول عدم الانحياز:

أوردت مجموعة دول عدم الانحياز تعريفا للإرهاب الدولي يتكون من العناصر الآتية: (٣٠، ٥٢)

١- الإرهاب الدولي يقصد به جميع أعمال العنف ، وأعمال القمع الأخرى ٠

٢- قيام الدول بأعمال إرهابية ضد دول أخرى ذات سيادة.

٣- أعمال العنف التي يرتكبها أفراد أو مجموعات من الأفراد ، والتي تعرض للخطر حياة الأبرياء أو تنتهك الحريات الأساسية .

٤- أعمال العنف التي يرتكبها الأفراد أو مجموعات لتحقيق كسب شخصي والتي لا ينحصر آثارها في نطاق دولة واحدة.

- الإرهاب الدولي من وجهة نظر منظمة دول المؤتمر الإسلامي وكذا جامعة الدول العربية:

ناقش مؤتمر القمة الإسلامي الخامس الذي عقد بالكويت في يناير ١٩٨٧م (موضوع الإرهاب الدولي) والفرق بينه وبين نضال الشعوب من أجل تحريرها، كما ناقش مؤتمر القمة العربي الطارئ الذي عقدته الجامعة العربية في عمان في نوفمبر ١٩٨٧م موضوع الإرهاب الدولي، وأدان كل منهما الإرهاب الدولي في جميع أشكاله ولكنهما أيدا نضال الشعوب من أجل تحريرها والوقوف ضد القوى الاستعمارية ، كما

أيدا كفاح حركات التحرير الوطني وحق تقرير المصير، كما أصدرت مؤتمرات القمة العربية التي عقدت حتى الآن القرارات نفسها من حيث إدانتها للإرهاب في جميع أشكاله وصوره ولكنها أيدت حق الشعوب في تقرير المصير ونضالها من أجل تحرير أراضيها .(٣٠، ٦٨)

- **التعريف الاقتصادى للارهاب:**

يمكن تعريف الإرهاب اقتصاديا بأنه كنشاط وظاهرة وحوادث ، عبارة عن عملية انتاجية تنتج العنف والذعر والخوف والقتل والتدمير والارباك السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وهذه العملية الانتاجية لها تكاليفها وفوائدها من وجهة نظر المخططين لها ، فضلا عن تكاليف الفرصة البديلة والتكاليف الاجتماعية للارهاب ، مايجعل الظاهرة بكل أبعادها محلا للتحليل الاقتصادى لفهم طبيعتها وأسبابها وتأثيرها وسبل علاجها ٠ (٤٤، ٦٨)

ومن جهة اخرى ، فقد ظهر فى أدبيات الإرهاب مفهوم جديد هو مفهوم الإرهاب الاقتصادى ، الذى يشمل الأعمال الإرهابية الموجهة لأهداف اقتصادية ، فعلى سبيل المثال ، هناك من يصف اعتداءات ١١سبتمبر بأنها ارهاب اقتصادى لأنها استهدفت برجى التجارة العالمية وهما رمزان للمال والاعمال بهدف التأثير على الاقتصاد الأمريكى ، أكبر وأقوى اقتصاد فى العالم .(٤٣)

المبحث الثاني

أسباب الإرهاب

الإرهاب ظاهرة مركبة ومعقدة وأسبابها كثيرة ومتداخلة ، وكلها تسهم في إنتاجه بنسب متفاوتة لذا لا ينبغي الوقوف عند بعض منها، بل لا بد من دراستها دراسة شاملة.

إن الإرهاب والتطرف والعنف لم يأتِ اعتباطًا ولم ينشأ جزافًا بل له أسبابه ودواعيه، ومعرفة السبب غاية في الأهمية ذلك لأن معرفة السبب تحدد نوع العلاج وصفة الدواء، فلا علاج إلا بعد تشخيص، ولا تشخيص إلا ببيان السبب أو الأسباب، فما إذن هذه الأسباب والبواعث التي أدت إلى هذا الفكر الضال؟

إن من هذه الأسباب ما هو سياسي ومنها ما هو فكري ومنها ما هو اجتماعي ومنها ما هو اقتصادي أو نفسي أو تربوي...إلخ، ونبين هذه الأسباب بشيء من التفصيل فيما يلى :

أولا : الأسباب السياسية

الأسباب السياسية لتفاقم ظاهرة الإرهاب كثيرة ومتنوعة نذكر منها مايلى : (٢٠، ١٠١)(١١، ٤٦)(٢٨، ٧٥)

١- وجود تفاوت كبير بين ما تدعو اليه مواثيق النظام السياسي الدولي من مبادئ وما تدعو إليه من قيم إنسانية ومثاليات سياسية رفيعة ، وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية والتي ترقى به إلى مستوى التنكر العام لكل تلك القيم والمثاليات، هذا التناقض من شأنه العمل على ظهور بعض الممارسات الإرهابية الدولية كصرخة احتجاج مدوية على ما يحمله هذا التناقض الصارخ بين القول والفعل من معان .

٢ – النظام السياسي الدولي غير حازم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها مواثيقه بعقوبات دولية شاملة ورادعة ضد هذا المظهر الأخير من مظاهر العبث .

٣– البعد عن تطبيق القواعد المتوافقة مع الشريعة الإسلامية في شئون الحياة كلها سبب للتعاسة و الشقاء، ومن أنواع الشقاء الإرهاب والعنف والتطرف.

٤– الاستعمار والسيطرة الاستعمارية وانتهاك حقوق الناس وأخذ أموالهم بالباطل واحتلال الأراضي وانتهاك الحرمات والقتل والتدمير والاغتصاب وإجبارهم على النزوح وترك أراضيهم وأوطانهم هذا يولد الإرهاب والعنف والتطرف.

٥– عدم قيام أهل العلم بواجبهم على الوجه المطلوب فى تقديم النصح والإرشاد والتوجيه اللازم لتلافى هذه الظاهرة البغيضة .

ثانياً: الأسباب النفسية للإرهاب

من هذه الأسباب: (٢٤، ١٢١–١٢٥)

١– حب الظهور والشهرة حيث لا يكون الشخص مؤهلًا فيبحث عما يؤهله باطلًا، ولو بالتخريب والقتل والتدمير.

٢– ان الإحباط النفسى يعتبر أحد أسباب الخروج على النظام وعلى العادات والتقاليد، واعتناق الأفكار الهدامة .

٣– يعد الفشل والتفكك في الحياة الأسرية من أهم الأسباب المؤدية إلى جنوح الأفراد واكتسابهم بعض الصفات السيئة.

٤– الفشل في التعليم يُكَّون لدى الإنسان شعورًا بالنقص وعدم تقبل المجتمع له ، وقد يكون هذا الإحساس دافعًا للإنسان لإثبات وجوده من خلال مواقع أخرى فإن لم يتمكن، دفعه ذلك إلى التطرف لأنه وسيلة سهلة لإثبات الذات حتى لو أدى به ذلك إلى ارتكاب جرائم إرهابية.

ولهذا فإننا كثيرًا ما نجد أن أغلب الملتحقين بالحركات الإرهابية من الفاشلين دراسيًا، أو من أصحاب المهن المتدنية في المجتمع وغيرهم ممن لديهم الشعور بالدونية ويسعون لإثبات ذاتهم، أو أشخاص لهم طموح شخصي .

ثالثاً: الأسباب الاجتماعية

من أهم الأسباب الاجتماعية المؤدية للإرهاب مايلى : (١١، ٥٠)(١٥، ١٦٣)

١- أن التناقض الموجود في حياة الناس والمفارقات العجيبة بين ما يسمعون وما يشاهدون، وما يُقال وما يُعمل، يؤدى الى حدوث اختلالًا في التصورات، وارتباكًا في الأفكار ينتج عنه احيانا ارتكاب اعمال اجرامية .

٢- تفكك المجتمع وعدم ترابطه يؤدى الى شعور الشخص بعدم المسئولية تجاهه ولا الحرص عليه ولا الاهتمام به ولا مراعاة الآخرين ٠

٣- الفراغ النفسي والعقلي أرض خصبة لقبول كل فكر هدام وغلو وتطرف حيث يقول النبي (ص) { نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس، الصحة، والفراغ }

رابعاً: الأسباب الاقتصادية

هناك أسباب اقتصادية عديدة تقود الى ارتكاب الجرائم الإرهابية نذكر منها مايلى : (٣٣، ٣٥- ٣٦)(٢٨، ٦٦)

١- يعد الاقتصاد من العوامل الرئيسية في خلق الاستقرار النفسي لدى الإنسان، فكلما كان دخل الفرد مثلًا مضطربًا كان رضاه واستقراره غير ثابت بل قد يتحول هذا الاضطراب وعدم الرضا إلى كراهية تقوده إلى نقمة على المجتمع، وهذا الحال من الإحباط يولد شعورًا سلبيًا تجاه المجتمع، ومن آثاره عدم انتمائه لوطنه ونبذ الشعور بالمسئولية الوطنية ولهذا يتكون لديه شعورًا بالانتقام ،وقد يستثمر هذا الشعور بعض المغرضين والمثبطين فيزينون له قدرته على تحسين وضعه الاقتصادي دون النظر إلى عواقب ذلك وما يترتب عليها من مفاسد وأضرار.

٢- انتشار البطالة في المجتمع مرض خطير ، وأيما مجتمع تكثر فيه البطالة ويزيد فيه العاطلون، وتقل فيه فرص العمل، فإن ذلك يفتح أبوابًا من الخطر على مصارعها، من امتهان الإرهاب والجريمة والمخدرات والاعتداء والسرقة، وما إلى ذلك ، فعدم أخذ الحقوق كاملة وعدم توفير فرصة العمل هذا يولد سخطًا عامًا يشمل كل من بيده الأمر قَرُب أو بُعد، فإن الناس يحركهم الجوع والفقر والعوز ويسكتهم المال ، فالبطالة من أقوى العوامل المساهمة في نبتة الإرهاب حيث ضيق العيش وصعوبته وغلاء المعيشة

٣-الفقر وسوء توزيع الدخول والثروات داخل الدولة.

٤-التنمية غير المتوازنة خصوصا على المستوى الجغرافى.

٥-انخفاض مستوى الخدمات الحكومية وسوء توزيعها.

٦-غياب مبدأ تكافؤ الفرص، والفساد بكل أنواعه.

المبحث الثالث

أنواع الإرهاب وصوره

تتعدد وسائل العنف والإرهاب وتختلف مظاهره وأشكاله التي ينتهجها من يرتكب مختلف الأعمال الإرهابية في تنفيذ عملياتهم مستخدمين في أغلب الأحيان وسائل العلم الحديث وتقنياته المتقدمة في سبيل تحقيق أهدافهم في الاعتداء على الأشخاص أو وسائل النقل بأنواعها المختلفة أو الاعتداء على الأموال أو الاستيلاء عليها أو جميعها معا في وقت واحد، إلا أن المميز الرئيسى للعمل الإرهابي هو (الفزع أو الرعب واستخدام العنف أو التهديد به) وكل هذه المظاهر والأشكال تضمنتها الاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب التي صدرت بالقاهرة عام ١٩٩٨م ودخلت دور التنفيذ عام ١٩٩٩م، نتحدث فيما يلى بشئ من التفصيل عن كل من انواع الإرهاب ثم صور الإرهاب واهم الاساليب التى تستخدم فى العمليات الإرهابية : (٢٦، ١١٥)

أولاً: أنواع الإرهاب

تتعدد انواع الإرهاب، وتختلف باختلاف أهدافه ونطاقه والمتضررين من العمليات الإرهابية، ، فهناك من قسم الإرهاب لإرهاب دولة، وإرهاب فرد أو جماعة أو منظمة، وهناك من يقسمه إلى إرهاب محلي، ودولي وإقليمي. ومن أهم أنواع الإرهاب ما يلي:

١. **الإرهاب المحلي:** هو الذي تقوم به الجماعات الإرهابية ذات الأهداف المحددة في نطاق الدولة، والذي لا يتجاوز حدودها، ولا يكون له ارتباط خارجي بأي شكل من الأشكال، كأن ينتمي القائمون بالعمل الإرهابي وضحاياه إلى جنسية الدولة التي وقع بها العمل الإرهابي، وأن تنحصر نتائج ذلك العمل الإرهابي داخل حدود الدولة ذاتها، وأن يتم التخطيط والإعداد والتمويل لذلك العمل

الإرهابي في نطاق السيادة القانونية والإقليمية لتلك الدولة، وألا يكون هناك أي نوع من الدعم المادي أو المعنوي من الخارج. (٢٥، ١٦١)

٢. **الإرهاب الدولي:** هو ذلك الإرهاب الذي تقوم به الدول من خلال مجموعة من الأعمال والسياسات الحكومية لنشر الرعب بين المواطنين لإخضاعهم لرغبات الحكومة، وفي الدول الأخرى لتحقيق الأهداف التي لا تستطيع الدولة تحقيقها بالوسائل والأساليب المشروعة. (١٥، ١٦٣-١٦٤)

٣. **إرهاب الأفراد أو الجماعات أو المنظمات الخاصة:** يمكن القول ان هذا النوع من الإرهاب يظهر فى صورة كبيرة فى شكل إرهاب الشركات والمشروعات، والذي يحدث من جانب جماعات الإجرام المنظم التي تزاول تجارة إجرامية في السلع والخدمات غير المشروعة، فقد تمارس هذه الجماعات أعمال عنف وترهيب حيال المنافسين في مجال الأعمال لتخويفهم ، والهيمنة على السوق كما أنها قد تستخدم العنف ضد السلطات الحكومية، وسلطات إنفاذ القانون التي تحاول عرقلة أنشطة هذه الجماعات، وقد يكون السبب والدافع وراء ارتكاب الأعمال الإرهابية شخصي بحت كالأعمال الإرهابية التي يقوم بها مريض نفسي تحت تأثير عامل نفسي أو الأعمال التي يقوم بها فرد أو جماعة بدافع الابتزاز والحصول على المال. (٣٦، ٨٦-٨٧)

ثانياً: صور الإرهاب

تمر العمليات الإرهابية دائماً بتطورات كثيرة نتيجة لعدة عوامل أهمها امتلاك التقنيات والتكنولوجيا الحديثة، وتطور الصناعات الحيوية والعسكرية، ومن أهم صور الإرهاب ما يلي:

١. **الإرهاب الإلكتروني:**

يعتمد الإرهاب الإلكتروني على استخدام إمكانيات أو مقدرات الحاسب الآلي في ترويع أو إكراه الآخرين، وعلى سبيل المثال الدخول بصورة غير مشروعة إلى نظام الكمبيوتر في أحد المستشفيات بغرض تغيير مقادير ومكونات

وصفة طبية لمريض ما لتكون جرعة قاتلة تؤدي إلى وفاة المريض على سبيل الانتقام. وهذا الدخول غير الشرعي يمثل حالة مستحدثة للإرهاب الإلكتروني والتي أصبحت تهدد النظام العلمي المعاصر في القرن الحادي والعشرين. (٤، ٨٩-٩٠) وقد يكون إطلاق الفيروسات عبر شبكة الإنترنت من أهم وأخطر الأعمال الإرهابية لما يسببه ذلك من خسائر فادحة في منظومات المعلومات والأجهزة المتصلة بها، وعلى سبيل المثال أشارت التقارير إلى أن عدد الذين أصيبوا من جرّاء الهجوم على مواقعهم بواسطة الفيروس الذي اطلق عليه (I LOVE YOU) يقدر بأكثر من عشرين مليون مستخدم للإنترنت، وقدرت الخسائر المادية بمليارات الدولارات، وهذا الأمر قد يصعب تحقيقه من خلال الوسائل التقليدية للإرهاب، وهذا الخطر المتنامي للإرهاب عبر الإنترنت ينبئ بأنه سيكون الخطر القادم، (٢٥، ٢٥٤)

٢. **الإرهاب البيولوجي:**

تعد الأسلحة البيولوجية من اخطر أسلحة التدمير الشامل التي قد تلجأ إليها الجماعات الإرهابية، حيث يُطلق عليها "قنبلة الفقراء النووية" نظراً لسهولة تصنيعها وقلة تكلفتها، إذ لا تحتاج إلى تقنيات متقدمة أو معقدة، كما تُعد من أشد الأسلحة فتكاً وتدميراً، وهذه الأسلحة لا تحتاج إلى وسائل إيصال متقدمة، إذ يمكن استخدام وسائل الرش على هيئة رزاز، أو من خلال نقل العدوى إلى حيوان أو حشرة يتم نشرها في الأماكن المستهدفة، هذا بالإضافة إلى صعوبة اكتشافها، نظراً لأنها عديمة اللون والطعم والرائحة، وتأثيرها لا يظهر إلا بعد فترة حضانة معينة، وهنا يكون الفاعل الحقيقي قد اختفى،. ولم يعد من المستبعد استخدام الجماعات الإرهابية للأسلحة البيولوجية ضد الدول المناهضة لها بغرض إحداث أكبر خسائر ممكنة في القوى البشرية ومصادر الثروة الحيوانية والنباتية، والتأثير في معنويات الشعوب واقتصادياتها. (٢٦، ٦٠)

٣. **الإرهاب النووي:**

يقوم الإرهاب النووي على امتلاك المواد النووية والتهديد بها بصورة غير قانونية وشرعية وخارج المعاهدات الدولية، وهناك بعض الوقائع والحوادث التي لها صلة مباشرة بالإرهاب النووي منها إعلان شرطة المواد والمعدات النووية الأمريكية ومقرها بنسلفانيا خلال مرحلة الستينيات، عن فقدها لكمية من اليورانيوم المخصب، وكانت جميع الدلائل والمؤشرات تؤكد توجه هذه الكمية المسروقة خلسة إلى الكيان الصهيوني، أيضاً قيام إسرائيل بضرب المفاعل النووي العراقي، وقيامها باغتيال العديد من الباحثين والعلماء العرب في مجال الطاقة النووية. (٤، ١١٣-١٢١)

٤. **الإرهاب الكيميائي:**

تشمل المواد الكيميائية غازات الأعصاب والغازات الكاوية والخانقة ، وغيرها من الغازات السامة، وقد تتمكن العناصر الإرهابية من الحصول على هذه الأسلحة واستخدامها بواسطة الرش، حيث يمكن نقلها بسهولة إلى الأماكن المراد استخدامها فيها، ومن ثم تمثل نوعاً من الأسلحة الإرهابية ذات الخطورة العالية، ولكنها تقل في الدرجة عن استخدام الأنواع البيولوجية. (٢٥، ٢٥٢)

ثالثاً: أساليب الإرهاب

تتعدد أساليب ووسائل القائمين على العمليات الإرهابية، وفقاً للأهداف الخاصة بتلك العمليات، وطبيعة ووقت تنفيذ تلك العمليات، ومن بين أهم هذه الأساليب مايلى :

١. **التفجيرات:**

يهدف الارهابيون من القيام بالتفجيرات إيقاع أكبر قدر من الخسائر في الهدف المطلوب، وذلك باستخدام أنواع متعددة من القنابل التفجيرية. ويُعد هذا الأسلوب من أكثر الأساليب انتشارا في العالم، حيث احتل المرتبة الأولى في أساليب الإرهاب ٤٦%، والهجوم في المرتبة الثانية ٢٢% ، واختطاف

الطـائرات ١٢%، والاغتيـالات ٩.٥%، واختطـاف الأفـراد ٦% وأخـرى ٤.٥%. (٤، ٧٨)

٢. **الاغتيالات:**

الاغتيال هو القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ويوجه الاغتيال في الغالب ضد شخصيات هامة في الدولة لها تأثيرها على الرأي العام وخاصة إذا كان تأثير هذه الشخصية يتعارض وأهداف الجماعة الإرهابية أو الدولة التي تمارس الإرهاب، وقد تلجأ الجماعة الإرهابية إلى هذا الأسلوب من الأساليب الإرهابية لإحداث حالة من الفزع والرعب لدى القادة السياسيين في الدولة ليفهموا أنهم لن يكونوا بمأمن حتى لو كانت السلطة في أيديهم. (١٣، ٣٥)

٣. **الاختطاف:**

يقصد بالاختطاف احتجاز أو أسر شخص في مكان سري، وقد انتشر هذا الأسلوب مؤخراً بين المشاهير (الفنانين – الرياضيين) ممن ليست لهم ميول سياسية محددة بهدف تحقيق أهداف دعائية للمبادئ التي يعتنقها الإرهابيون وعادة ما يكون مقترناً بطلب الحصول على فدية مالية تصل إلى ملايين الدولارات. وقد كان هذا الأسلوب ينصب في السابق على الشخصيات ورجال الشرطة والدبلوماسيين، بغرض المساومة بهم في إطلاق سراح من قبض عليه من العناصر الإرهابية. (٣، ٨١) ولعمليات الاختطاف صور عديدة إلى جانب اختطاف الأفراد، ومنها خطف وسائل النقل، سواء كانت تلك الوسائل جوية أو بحرية أو برية، ويعود الهدف من وراء تلك العمليات إلى اثارة الرأي العام وشد انتباهه للقضية التي يهدف إليها الخاطف أو الخاطفين، إلى جانب إظهارهم القدرة على احتجاز عدد كبير من الرهائن من ركاب الطائرات، وإظهار مدى سهولة اختطاف الطائرة بوسائل عادية متوفرة لأي شخص. (٣٤، ٧٠-٧١)

٤. **الأعمال التخريبية:**

يقوم الإرهابيون أحيانا بارتكاب أعمال تخريبية سواء على المنشآت الهامة والحيوية في الدولة أو على منشآت أقل أهمية سواء كانت تلك المنشآت سياسية أو اقتصادية، وقد تكون تلك المنشآت داخل إقليم الدولة أو خارجها، ويتميز هذا الأسلوب من أساليب الإرهاب عن غيره من الأساليب الأخرى بكثرة الضحايا لأنه قد يقع على أفراد لا ذنب لهم سوى وجودهم صدفة في المكان الذي وقع فيه التخريب، والهدف الأساسي لعمليات التخريب هو زعزعة الكيان السياسي وإثارة الرعب والفزع بين المواطنين للتأثير على سياسة الدولة في موضوع معين، وتكون الأعمال التخريبية بقيام الإرهابيين بزرع المتفجرات في المناطق والأماكن التي تكون هدفاً لعملياتهم أو إلقاء القنابل والمتفجرات عليها أو استعمال المركبات المفخخة واقتحام المنشآت. (٣٤، ٧٤-٧٥)

المبحث الرابع

الطبيعة الاقتصادية للارهاب

الإرهاب محرم ومجرم وغير مشروع ومع ذلك فهو نشاط اقتصادى بنفس المنظور الذى ينظر به الاقتصاديون الى النشاطات الاجرامية غير المشروعة الأخرى ، فهى نشاطات لها تكاليفها وفوائدها مثلها فى ذلك مثل النشاطات المشروعة وهذا يكسبها الصفة الاقتصادية ولايكسبها صفة المشروعية بطبيعة الحال ، فالإرهاب مثله مثل الاقتصاد الخفى وغسل الأموال والجريمة المنظمة والجريمة الاقتصادية (١٢، ٦٦)

ومن ناحية أخرى يمكن النظر الى منظمات الإرهاب والعمليات الإرهابية على انها منظمات وعمليات " انتاجية " بنفس القدر الذى يرى الاقتصاديون فى منظمات الجريمة أو الجريمة المنظمة أو صناعة أو تجارة أو توزيع المخدرات ، منظمات انتاجية ، والمقصود من هذا الوصف هو اظهار حقيقة أن الانخراط فى العمل الإرهابى فكرا وتنظيما وتخطيطا وتنفيذا ، هو عمل له تكاليفه المباشرة وغير المباشرة ، فمن المنظور الكلى ، الإرهاب له " تكاليف فرصة " تتمثل فى فوائد الفرص البديلة ، التى ضاعت ، على المستوى الجزئى والكلى ، بمجرد انخراط عناصر انتاجية فى تنظيم أو عمل ارهابى ، كما أن للارهاب (من وجهة نظر المنخرطين فيه) تكاليفه المباشرة (التى يتحملها الإرهابيون ومن يدعمهم) المتمثلة فى الجهود والاموال المبذولة فيه .(٣٨، ٢٧)

كما أن له فوائده المتمثلة فى الآثار السياسية والارباك الأمنى الذى يحدثونه ، مايهم هنا هو التركيز على أن لهذا الانتاج (عوامله) مثل أى عملية انتاجية أخرى ، التى تتمثل فى العنصرين الأساسيين " العمل ورأس المال " ، حيث يتمثل العمل فى جهود ووقت المنخرطين فيه ، أما رأس المال فهو ماعدا ذلك. (٤٢، ٨٣)

ومن أهم الأهداف الاقتصادية التى استهدفها ويستهدفها الإرهاب مايلى :

١- الأسواق العامة

٢- البنية التحتية

٣- المنشأت والمؤسسات الانتاجية

٤- مصادر الطاقة والمرافق العامة (المياه والكهرباء والغاز الطبيعى وغيرها)

٥- نظم المعلومات والاتصالات

٦-مؤسسات الدولة الاقتصادية والرموز الاقتصادية والسيادية للدولة مثل البنوك المركزية ووزارات الخزانة

٧-المنشات السياحية وخطوط الطيران والمطارات والقطارات والمواصلات العامة

ويقوم الإرهابيون بتنويع اهدافهم وتهديداتهم مكانا وزمانا ونوعا من أجل استنزاف جهود السلطات ومواردها فى سبيل حماية أهداف محتملة كثيرة ، وقد يحقق الإرهابيون بعض أهدافهم من خلال نجاحهم فى زيادة تكاليف الأمن والحماية على المجتمعات والحكومات والدول ، وقد لايكلفهم ذلك الا القليل من الجهد والمال (٤١)

الإرهاب والتنمية الاقتصادية

تُعد جرائم الإرهاب من أكثر الجرائم التي تعرقل جهود الدولة من أجل التنمية اقتصادياً واجتماعياً، حيث تنصب الاهتمامات من قبل الدولة على المجال الأمني وزيادة الإنفاق عليه من أجل رفع مستوى رجال الأمن لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه وبالتالي يؤدي ذلك إلى صرف النظر وعدم الاهتمام بالخطط التنموية للدولة، فالتنمية بشكل عام عملية اجتماعية اقتصادية تدفع المجتمع إلى اجتياز كافة الصعوبات والعراقيل التي تعترض وتحقق له القدرة على النمو الذاتي، وعندما تتعرقل التنمية ذاتها، فإن ذلك يؤثر بشكل كبير على كفاءة الفرد الإنتاجية وانحلال مكوناته الشخصية ومستواه التعليمي والثقافي. (٣٤، ١١٩)

كما تؤثر هذه الجرائم على بناء المجتمع بسبب تأثيراتها التي تصيب كل فرد من أفراده سواء كان ذلك بفقد ضحايا أبرياء أو معاناة أسر في هذا المجتمع الأمر الذي يهدد تماسك المجتمع وإحداث شرخ كبير فيه يصعب علاجه. ومما لاشك فيه أن الذي يدفع ثمن هذا الإرهاب إنما هم الضعفاء والبسطاء الذين لا حول لهم ولا قوة في المجتمع من شيوخ وأطفال. (٣٤، ٧٧)

اقتصاد التنظيمات الإرهابية

إن اقتصاد التنظيمات الإرهابية يعد من أهم أسباب بقائها إلى الآن على الساحة، رغم الضربات الشديدة التي توجه لها، حيث أن هذا الاقتصاد أصبح جزءًا من الاقتصاد العالمي، فهو يمثل ما يقرب من ١٠ بالمائة من التجارة العالمية المقدرة بـ ١٨ بليون دولار أمريكي، وليست تلك التنظيمات هى المستفيد الوحيد من هذا الاقتصاد، بل هناك آخرون من رجال الأعمال والشركات المختلفة على مستوى العالم يستفيدون هم أيضًا من أموال هذا الاقتصاد، وكذلك تيارات وجماعات متطرفة تسلك مسلكهم الاجرامى .(٧)

إن هذا الاقتصاد هو من يمنح تلك التنظيمات المتطرفة الحياة والبقاء أمام الضربات المتتالية التي تُمنى بها، وهو أيضًا مَن يقدم تفسيرًا لكثرة العمليات الإرهابية المتتالية في مصر وغيرها من الدول التي تواجه الإرهاب.

وهذا الاقتصاد ليس اقتصادًا عشوائيًّا كما يظن البعض؛ أو أنه قائم على الجباية وتحصيل أموال الزكاة أو الجزية من المناطق التي يسيطر عليها التنظيمات الإرهابية ، بجانب تجارة الآثار والمخدرات؛ بل على العكس فتلك التنظيمات تعلم جيدًا أنه بالأساس تحتاج إلى نفقات كبيرة جدًّا لكي تواصل حروبها ضد الدول التي تتواجد بها، وأن ما تجنيه من المصادر السابقة ليس بمقدوره وحده أن تضمن لها البقاء فترة طويلة، وبالتالي فهى تبحث دائمًا عن مصادر دخل أخرى تضمن له البقاء، وتعود عليها بالأموال التي تعينها على الحرب؛ لأن كلفة الحرب كبيرة للغاية .

وتعتمد التنظيمات الإرهابية في اقتصادها على رجال أعمال وشركات تجارية بجانب الفاسدين في حكومات بعض الدول لتخفي اقتصادها المشبوه خلفهم، في عمليات غسيل للأموال، وذلك لأمرين أولهما استثمار هذه الأموال وضمان زيادتها بالصورة التي تغطي كلفة الحرب، والأمر الثاني يتمثل في إخفاء هذا الاقتصاد من خلال تغلغله عبر شبكات عديدة في الاقتصاد العالمي بشكل يجعل عملية الكشف عنه في غاية الصعوبة.(٣٩، ٢٣-١١٢)

بالاضافة الى أن هناك بعض الدول تدعم ما يسمى باقتصاد الإرهاب بقوة، وذلك تحت ما يسمى بالتبرعات، وذلك بهدف إسقاط الأنظمة في الدول الأخرى، وهذا مؤشر على أن التبرعات التي تصل إلى التنظيمات المتطرفة لم تقتصر على الأفراد كما هو الزعم، بل أصبحت هناك من الدول من تغدق على هذه التنظيمات الأموال فيما يُسمى دعمًا لوجستيًّا، بحيث أصبحت هذه التنظيمات تمثل أذرعًا تقاتل نيابة عن هذه الدول كالقاتل المأجور، ويعمل هذا الاقتصاد على اضعاف وإنهاك اقتصاد الدول التي تحاربه؛ من خلال رفع فاتورة الحرب ضده، بتلونه ومواصلة ضرباته وعملياته ضد الدول، وضرب مصادر الدخل القومي من جهة أخرى كالسياحة والبترول وغيرها .

ويتميز اقتصاد التنظيمات المتطرفة بالضخامة ، وهذا من شأنه يُصعِّب من فرصة القضاء على هذه التنظيمات الإرهابية بسهولة أمام الدول التي تحاربها مثل مصر وغيرها؛ لأنها ما إن تقضي على نقطة إرهابية في مكان إلا ويظهر التنظيم في مكان آخر بكامل عتاده وعدته، وفي وقت قصير للغاية، وهذا ما يفسر أيضًا تسارع وتيرة العمليات الإرهابية في الدول بوجه عام وفي مصر مؤخرًا على وجه الخصوص.

وتتابع العمليات الإرهابية بصورة ملحوظة ونشاطها الكبير والمستمر في الفترة الماضية يؤكد – بما لا يدع مجالاً للشك– تلقي هذه الجماعات تمويلات بصورة مستمرة، تضمن لها نفقات الحرب ضد الدولة، وضمنت لها أيضًا توفر الأسلحة اللازمة لهذه الحرب.

إن بقاء مثل هذه الاقتصادات يُصعِّب من دور الدول في القضاء على الإرهاب، لذا فلابد من ضرورة توحيد الجهود الدولية للقضاء على هذه الاقتصادات المشبوهة؛ لأن في وجودها إعاقة كبيرة للقضاء على الإرهاب، وأن في نموها إضعافًا لاقتصادات الدول، وبالتالي فالقضاء عليها يضمن القضاء على الإرهاب ونموًّا اقتصاديًّا لهذه الدول.

المبحث الخامس

اثار جريمةالإرهاب على الاقتصاد المصرى

يعد الإرهاب أخطر مشكلات القرن الحالى كما ذكرنا ويرجع ذلك لما له من دور كبير فى منع تقدم الامم ويؤدى إلى التخلف وصعوبة الحياة ، ولابد من تحقيق الأمن والطمأنينة للناس وللعاملين ولرجال الأعمال وللمال وللبنية الأساسية حتى تتحقق الحياة الكريمة ، والإرهاب ظاهرة عالمية، ويعتبر مصدرا خطيرا على اقتصاديات الكثير من بلدان العالم، حيث إن تدمير الاقتصاد والدخل الوطني جراء الهجمات الإرهابية سوف يضر باقتصاد الوطن كله. فالإرهاب عدو للتنمية ولا يجتمعان مطلقا، إن الإنسان سواء كان عاملاً أو صاحب عمل وهو لا يأمن حياته وحريته وعقله ، يعمل في قلق وهذا يقود إلى ضعف الإنتاجية وقلة الإنتاج . ورأس المال المهدد بواسطة الإرهاب الذي بطبيعته جبان وأشد خوفاً وقلقاً من العامل نجده يهرب إلى أماكن ومواطن وبلاد حيث الأمان والطمأنينة وهذا ما نشاهده بعد كل عملية إرهابية حيث نجد خللاً في أسواق النقد والمال والبورصات وارتفاع الأسعار وظهور السوق السوداء وهروب الاستثمار إلى الخارج وهذه الآثار جميعاً تقود إلى خلل في آلية المعاملات الاقتصادية ومن ثم إلى إعاقة التنمية . (٤٠، ٤١-٢٢٩)

والتخريب في البنية الأساسية والتي تعتبر من مقومات التنمية بسبب العمليات الإرهابية يعتبر تدميراً للاقتصاد وتتطلب أموالاً باهظة لإعادة بنائها وتعميرها وهذا كله على حساب الاستثمارات التنموية . كما أن التصدي للإرهاب ومحاربته يحتاج إلى نفقات وتكاليف باهظة كان من الممكن أن توجه إلى مشروعات تنموية فيما لو كانت الحياة آمنة مستقرة . كما أن انتشار الخوف والرعب والحذر واليقظة بين الناس بسبب توقع حدوث عمليات إرهابية يقلل من الإنتاج ويضعف الإنتاجية . وعلى سبيل المثال: ضرب المطارات والموانئ أو ضرب السياحة ومنشآت النفط، ومن ثم تدمير المجتمع كله، وإيقاف عملية التنمية، كما يبرز أثر الإرهاب كذلك على القوى البشرية للدولة، إذ

إن الوطن يخسر عددا من أبنائه الذين هم سواعد البناء، وهذه خسارة فادحة في المرتكز التنموي الفاعل كما تتأثر الأسواق المالية بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية، وذلك راجع لزيادة قلق المستثمرين ، ويترتب على ذلك أيضا خسارة فى الخدمات السياحية والمكاتب ذات العلاقة بقطاع السياحة و الطيران، وكذلك أيضا النقل الداخلي ٠

إن الاستقرار السياسي والاجتماعي يعد أحد أهم المقومات البدهية للتنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن اختلاله دليل على اختلال مسيرة التنمية، ويجب أن نشير هنا إلى أن أهم أسباب التخلف في الكثير من الدول النامية تعود إلى الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تسود فيها٠

الإرهاب في مصر

الإرهاب موجود فى مصر منذ زمن بعيد مثل بقية دول العالم حيث تكاد لاتخلو دولة من حدوث عمليات ارهابية بها ولكن من المؤسف أن من يقوم بتلك الأعمال الإرهابية هم مصريون غُسلت عقولهم، وتم توجيههم نحو أهداف لا تخدم وطنهم أبداً، بل تخدم أجندات الدول التي تقف خلفهم، رغم أنهم يتظاهرون بأنهم أصحاب قضية، ولقد استهدفت هذه الهجمات مقرات حكومية ومقرات تابعة للشرطة المصرية، كما قامت باستهداف السياح القادمين لمصر.

زادت الهجمات الإرهابية في مطلع التسعينات، حيث استهدفت الجماعة الإسلامية في مصر حينها كبار السياسيين رموز السلطة وقوات الأمن المصري ، وهدأت تلك العمليات ولكن بعد ضربات أمنية متلاحقة من قبل الأمن المصري والذي شمل اعتقال معظم أعضائها وضرب قواعدها.

زادت قوة هذه الجماعات الإرهابية مجددا بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتمثلت باستهداف خطوط الغاز المتوجهة إلى إسرائيل والأردن وغيرها من الحوادث وقد تم

رفع حالة الطوارئ وفرض حظر التجول في البلاد لمنع حدوث تفاقم عمليات التخريب التي حدثت اثناء تلك الثورة .

أعتبرت الدولة المصرية أن الإرهاب تهديدا خطيرا لاستقرار المجتمعات وأمن الإنسان في كل مكان وقامت بوضع قواعد واجراءات قانونية لمكافحة الإرهاب تسير عليها بكل جدية وحزم حتى وقتنا هذا .

نماذج لأشهر العمليات الإرهابية التى وقعت في مصر خلال فترة الثمانينات وحتى وقتنا هذا

قامت الجماعات الإرهابية فى مصر بارتكاب العديد من الجرائم منذ الثمانينات وحتى وقتنا هذا وكان من أبرز تلك الجرائم مايلى :

اغتيال السادات (١٩٨١) ، حادث رأس برقة(١٩٨٥) ، مذبحة الأقصر (١٩٩٧) ، تفجيرات سيناء (٢٠٠٤) ، تفجيرات القاهرة (٢٠٠٥) ، تفجيرات شرم الشيخ (٢٠٠٥) ، تفجيرات دهب (٢٠٠٦) ، تفجيرات حي الحسين بالقاهرة (٢٠٠٩) ، تفجيرات كنيسة القديسين (٢٠١١) ، حرب الإرهاب في سيناء (٢٠١١–مستمرة) ، مذبحة رفح (٢٠١٢) ، مذبحة كرداسة (٢٠١٣) تفجير مديرية أمن الدقهلية (٢٠١٣) ، تفجير مديرية أمن القاهرة (٢٠١٤) ، تفجير حافلة طابا (٢٠١٤) ، مذبحة الفرافرة (٢٠١٤) ، هجوم كرم القواديس (٢٠١٤) ، هجمات سيناء ٢٠١٥، هجوم العريش ٢٠١٦ ، حادث مسجد الروضة بسيناء ٢٠١٧ م .

نتناول فى هذا المبحث أهم الآثار التي انعكست على الاقتصاد المصرى بسبب الأحداث الإرهابية التي حدثت خلال الفترة الاخيرة وبخاصة بعد ثورة ٢٥يناير ، وذلك من خلال استعراض عدد من المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالتالى :

أولا : تكلفة الحرب على الإرهاب :(١)(٤٣)

بلغت تكلفة مواجهة الإرهاب فى العالم عام ٢٠١٥ نحو ١٣,٦ تريليون دولار أمريكى، وهو ما يعادل ١١ ضعفا لحجم الاستثمارات العالمية فى ذلك العام، هذا ما

أكده تقرير صادر عن مؤشر السلام العالمى، فقد بلغت الخسائر الناتجة عن النزاعات ٧٤٢ مليار دولار، فى حين وصل الانفاق العسكرى إلى ٦,٢ تريليون دولار، وقدر انفاق الدول على الأمن الداخلى ب٤,٢ تريليون دولار وقسم التقرير تكلفة الإرهاب الإجمالية لذلك العام على سكان العالم كافة فكان نصيب كل شخص ١,٨٧٦ دولار.ولقد بلغ حجم الخسائر التى تعرضت لها مصر بسبب محاربة الإرهاب بنحو ٧٣ مليار دولار.

تبين الإحصاءات السابقة ضخامة الأموال التى أنفقت وسوف تنفق فى المستقبل من أجل القضاء على الإرهاب وتجفيف منابعه، والتى لو وجهت لبرامج التنمية لأحدثت طفرة كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمى .

ثانيا – الأثر على البطالة

يؤدى فقدان الأمن الاقتصادي و تزايد المخاوف، من الإرهاب واثاره الى تزايد معدلات البطالة في معظم دول العالم ومنها مصر ؛ ولعل من أبرز الآثار اقتصادية التي تنتج عن البطالة :

١. توقع المزيد من الانخفاض في الإنفاق الاستهلاكي.
٢. اتجاه الاقتصاد نحو المزيد من التباطؤ ومن ثم الركود.
٣. العديد من المشكلات السياسية والاجتماعية.

ولقد وصلت البطالة فى مصر الى اعلى معدلاتها عام ٢٠١٤م حيث قدرت ب ٢٤ % ، الا ان معدل البطالة عاود الانخفاض مرة اخرى حيث تراجع الى ١١.٩ % فى الربع الثالث من عام ٢٠١٧ وذلك مقابل ١٢.٦ % عام ٢٠١٦م .(٨)

ثالثا : الأثر على التضخم

في حالات الاستقرار السياسي والاقتصادي ينشط الطلب نتيجة لزيادة الإنفاق الاستهلاكي، وينتج عن ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار يكون أحيانا في

النطاق المقبول اقتصاديا، وهنا يكون لهذا الارتفاع آثار إيجابية على حفز الاستثمار وزيادة التوظف، وقد يكون التضخم كبيرا بحيث تنتج عنه آثار سلبية في الاقتصاد والمجتمع .(٢، ١٢٠)

ولكن في حالات انعدام الأمن أو زيادة المخاوف فإن الطلب يتضاءل، ويترتب على ذلك ركود في الأسواق وكساد للمنتجات، وهذا ماحدث فى مصر نتيجة لزيادة الحوادث الإرهابية حيث زاد معدل الفقر بنسبة ٢٦ % فى الفترة مابين عامى ٢٠١٢ / ٢٠١٣م ، وتجاوز عجز الموازنة ١٠ % من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١١ وسجل ١٥.٨ % عامى ٢٠١٣ / ٢٠١٤م كل ذلك نتج عنه ارتفاع مستوى التضخم .(١٠)

رابعا : الأثر على الاستثمار

يؤدى الإرهاب الى تراجع المناخ الاستثمارى وعدم جذب الاستثمار والتمويل اللازم للتنمية الاقتصادية ، ويفقد الاقتصاد الوطنى رؤوس الاموال الاجنبية ، لان راس المال جبان ويفر من اى مكان لايتوافر فيه الامن والامان ، الامر الذى يترتب عليه تدهور فى معدلات النمو الاقتصادى وانخفاض معدلات الاستثمار وزيادة الانفاق على الامن على حساب أمور تنموية اخرى وهذا ماحدث فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير وتزايد العمليات الإرهابية فى مصر، حيث انخفض حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة للداخل من ١٧.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى ١٢.٤ مليار عام ٢٠١٦/٢٠١٥، وقد تزامن مع ذلك ازدياد حجم التدفق للخارج ليرتفع من ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ الى ٥.٦ مليار دولار عام ٢٠١٦/٢٠١٥. ومن ثم انخفض صافى الاستثمارات الاجنبية المباشرة من ١٣.٢ مليار دولار الى ٦.٨ مليارات خلال نفس الفترة ويعد الاستقرار السياسى والأمنى هو العامل الرئيسى فى جذب هذه الاستثمارات وهو

ما أكده تقرير الاستثمار العالمى عن عام ٢٠١٦ والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد).(٢٢)

خامسا – الأثر على الأسواق المالية وافلاس الشركات

تتمتع الأسواق المالية بأهمية اقتصادية كبرى سواء في الاقتصاد المحلي أو الدولي نظرا لدورها المميز في نقل رؤوس الأموال، ولذا فإن هذه الأسواق تتأثر بشكل كبير بالأوضاع السياسية والأمنية حيث يؤدى الإرهاب الى قلق المستثمرين الذى يؤدى الى التاثير على تلك الأسواق بالاضافة الى التاثير على اسهم شركات التامين وافلاس الشركات ، وفي الفترة من ١١ سبتمبر ٢٠٠١ إلى ١١سبتمبر ٢٠٠٢ انهارت وأفلست مجموعة كبيرة من الشركات الأمريكية نتيجة احداث الحادى عشر من سبتمبر ٢٠٠١، قدرت بـ ٦٠ ألف شركة وقد تم تسريح ما لا يقل عن ١٤٠ ألف عامل أمريكي في الفترة نفسها، وفقًا لتقرير صحيفة " وول ستريت جورنال"، ولقد سجل قطاعا الطيران الأمريكي، والتأمين أعلى معدلات الإفلاس والتسريح للعمال (١٧)

ويمثل إفلاس هذه الشركات تهديدًا خطيرًا لعدد من مؤسسات الرعاية الصحية، والشركات والمؤسسات الأخرى التي لها مستحقات كبيرة لدى الشركات المفلسة، **ومن أهم الآثار الاقتصادية التي نجمت عن مسلسل الإفلاس ما يأتي :**

أولًا: انخفاض سعر الدولار أمام العملات الأجنبية.

ثانيًا: التراجع الحاد في أسعار الأوراق المالية في البورصات العالمية.

ثالثًا: فقد عدد كبير من المستثمرين ثقتهم في الاقتصاد الأمريكي .

رابعًا: اتجاه البطالة نحو التزايد بسبب إفلاس بعض الشركات وتقليص حجم الأعمال في البعض الآخر.

ولقد شهد الاقتصاد المصرى انخفاضا ملحوظا بعد ثورة ٢٥يناير وارتفاع وتيرة العمليات الإرهابية وادى ذلك الى تراكم مديونيات هائلة على العديد من الشركات الامر الذى نتج عنه زيادة حالات الافلاس بين تلك الشركات خلال الفترة من يناير

٢٠١١ لتصل إلي ٨١١ حالة بنهاية نوفمبر ٢٠١٦، مقارنة بـ٦٥ حالة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٥، وفقا لما أعلنه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لترتفع بنسبة ٣٤%، بينما ارتفعت حالات الأحكام النهائية بنسبة ٢٠٠ %وبلغت ١٢ حالة في نوفمبر ٢٠١٣ م ٠ (١٨)

سادسا : الأثر على الميزانية العامة وميزان المدفوعات وسعر الصرف

يؤثر الإرهاب على الميزانية العامة للدولة وذلك نتيجة لقلة فرص النمو الاقتصادى ، ومحاولة الدولة توفير الاموال اللازمة لمكافحة الإرهاب ، بالاضافة الى قلة مصادر تمويل العجز فى الميزانية الامر الذى يؤدى الى خلل فى ميزان المدفوعات ويؤثر ذلك على سعر الصرف ، ولقد تجاوز العجز فى الموازنة العامة المصرية نسبة ١٠ % من اجمالى الناتج المحلى عام ٢٠١١ ، وبلغ الدين العام ٩٠,٥ % من اجمالى الناتج المحلى الاجمالى فى منتصف ٢٠١٤م .(١٨)

سابعا – الأثر على السياحة

تعد السياحة من القطاعات المهمة للعديد من الدول في العصر الحاضر، حيث تسهم بنسبة كبيرة في موازين مدفوعات تلك الدول، بل إن عائدات السياحة على المستوى القطاعي قد فاقت عائدات جميع القطاعات الإنتاجية على المستوى العالمي بحسب تقرير منظمة السياحة العالمية ٠

ومع الأهمية الكبرى لهذا القطاع إلا أنه يعد من أكثر القطاعات الاقتصادية حساسية للاضطرابات السياسية، فضلا عن حساسيتها المفرطة للإرهاب، ويمكن تعليل ذلك بأن السياحة في الغالب تتعلق بقضاء جزء من وقت الفراغ والاستجمام وليست من أجل أداء عمل أو قضاء مهمة، (٤٥، ٥٨)

ومن الطبيعي أن يصحب العمليات الإرهابية التى تحدث فى مصر فى أوقات متفرقة تأثير على حركة السياحة، سواء أكان هذا التأثير مباشرا أم غير مباشر، حيث يقل عدد السياح وتزداد البطالة ، ولعل مصر من أكثر الدول التى تأثرت فى القطاع

السياحى واثر ذلك على الدخل القومى والتنمية الاقتصادية حيث تمثل السياحة ٦.٥% من الناتج المحلى الاجمالى وباضافة الصناعات والخدمات المرتبطة بصناعة السياحة تصل الى ١٢% من الناتج الاجمالى ، ووصلت الاستثمارات السياحية الى ٢٠٠مليار جنيه وفق بيانات البنك المركزى ، وتشير الإحصاءات الى انه وللمرة الاولى وبسبب العمليات الارهابية فى مصر يصبح ميزان السياحة بالسالب حيث انخفضت عائداته من ٧.٤ مليار دولار عام ٢٠١٥/٢٠١٤ الى ٣.٨ مليار عام ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل ذلك ارتفعت مدفوعات السفر للخارج من ٣.٣ مليار دولار الى ٤.١ مليار خلال نفس الفترة (٢٢)

نستنتج من ذلك مدى تاثر القطاع السياحى فى مصر بما يحدث من عمليات ارهابية علما بانه يعمل فى هذا القطاع ١.٨ مليون عامل مباشر و ٢.٨ مليون عامل غير مباشر .

إن أي حادث إرهابي يعد خنجرًا في قلب الوطن بشكل عام والسياحة بشكل خاص، ولذلك لا يمكن التهوين من الآثار السلبية على السياحة من هذه العمليات الإرهابية، ،وليس صحيحا أن امتلاك مصر لكثير من الإمكانات السياحية يكفي لتأهيلها لعودة النشاط السياحي بسرعة لسابق عهده مرة أخرى، وعودة السياحة إلى معدلات عام ٢٠١٠، إلا في ظل الاستقرار الأمني، في إطار البرامج التسويقية السياحية المركزة عبر الأسواق السياحية العالمية والإقليمية، التي تستهدف أسواقا جديدة لجذب السياحة إلى مصر من خلال فتح أسواق سياحية جديدة ومنها الهند والصين ووسط آسيا وأسواق أخرى، إلى جانب اتخاذ الإجراءات اللازمة لعودة تنشيط السياحة المصرية لشكلها الطبيعي مرة أخرى، ومن أهمها تحقيق الأمن والأمان ، ومن الضروري مواجهة العمليات الإرهابية،ووضع خطة أمنية لفرض طوق أمني حول المناطق السياحية لمنع تسرب العناصر الإجرامية والخارجة عن القانون، والتحرز من أي اعتداءات على المناطق السياحية إلى جانب تأمين الطرق المؤدية لجميع الأماكن

السياحية، خاصة أن السياحة المصرية مستهدفة ولابد من العمل على تحقيق الأمن والأمان لجذب السياح مرة أخرى. (٢٢)

إن الاثار الاقتصادية للارهاب تتفاوت حسب قدرة المؤسسات الاقتصادية والسياسية على احتواء الإرهاب وتقليل اثاره السلبية وذلك من خلال عقد المؤتمرات والندوات الدولية لدراسة الإرهاب واسبابه وكيفية مواجهته والتصدى له من اجل عملية التنمية الاقتصادية ٠

يتبين لنا من خلال عرضنا للتاثيرات الاقتصادية للارهاب فى مصر ان الإرهاب هو اهم معوق للتنمية فى مصر وقد تاثر الاقتصاد المصرى تاثرا كبيرا بالإرهاب خلال السنوات الاخيرة ، فتاثر دخل السياحة وزادت البطالة وزاد التضخم وارتفع سعر صرف الدولار فى مواجهة الجنيه المصرى وضعف الاحتياطى النقدى بالبنك المركزى ٠

ان التوجه لاقامة المشروعات الزراعية العملاقة وكذا اقامة المشروعات الصناعية بمختلف اشكالها لهو افضل طريقة لمحاربة الإرهاب من خلال تنمية اقتصادية حقيقية تقوم على زيادة الانتاج ٠

المبحث السادس

كيفية مواجهة التطرف والإرهاب فى مصر

رأينا فيما سبق تناوله أن ظاهرة الإرهاب هي نتاج عدد من العوامل النفسية والاجتماعية والظروف السياسية والاقتصادية والثقافية ، ومن ثم فإن أية معالجة جادة لهذه الظاهرة تتطلب إصلاحا حقيقيا في جملة هذه العوامل والظروف التي تساعد على تفريخ المتطرفين والإرهابيين. وفهم ظاهرة الإرهاب في أي مجتمع، يتطلب فهم الواقع الاجتماعي وإدراكه، حتى يتسنى لنا معرفة الآلية التي تنتج هذه الظاهرة ، والجدير بالذكر أن المجتمعات التي يكون فيها حد من المساواة والعدالة وتتسع فيها المشاركة في تقاسم الإنتاج والثروة، وفي تقاسم السلطة، وتعيش في وضع اقتصادي مستقر، يصعب فيها وجود ظاهرة العنف والإرهاب.وقبل ان نتطرق لكيفية مواجهة الإرهاب فى مصر لابد ان نذكر ان الامر ليس بالسهل ولكن هناك تحديات وصعوبات كثيرة تعترض عمليات المواجهة ٠

وهناك العديد من العوامل البيئية الدولية التي تساهم في ازدياد العمليات الإرهابية منها مايلي :(١٣، ٦٩)(٩، ٥٦)(٢٧، ٥٩)(٢٣، ٤٦٣)

١- اعتبار بعض الدول أن استضافتها للعناصر الإرهابية هو جزء من سعيها لتحقيق أهداف خارجية ومن ثم لا يسهل إقناعها بتسليم المجرمين الهاربين أو رفع حمايتها عنهم.

٢ -وجود صعوبات قانونية وسياسية في بعض الدول الغربية تحول دون تسليم الإرهابيين الهاربين.

٣- تمتع عدد كبير من الإرهابيين الهاربين بحق اللجوء السياسي والذي يجعل من تسليمهم مشكلة دولية تتناقض مع المبادئ المتفق عليها دوليا بشان اللجوء السياسي.

٤- نشاط منظمات حقوق الإنسان في الدول الغربية التي تنظر إلى هؤلاء الإرهابيين باعتبارهم مضطهدين بسبب أفكارهم ومعتقداتهم السياسية وليس بسبب ارتكابهم الجرائم الدموية في بلادهم.

٥- وجود بعض الدول التي تعاني من الحروب الأهلية وانعدام السيطرة الحكومية وترحيب الفصائل المتناحرة بالإرهابيين للانخراط في صفوفهم.

٦- اتساع الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة حيث الدول الغنية تزداد تقدما وثراء وبسرعة في حين أن الدول الفقيرة تزداد وبنفس السرعة تخلفا وبؤسا.

٧- العالم كله يمر منذ سنوات بحالة من الجنون الاستهلاكي المصحوبة بنزعة إرضاء الشهوات بغير حدود، وهذا يهيئ للجماعات الدينية المتشددة من أي دين فرصة ذهبية للانتشار والتسلل إلى عقول الشباب وكسبهم إلى صفها لمحاربة الإباحة والشذوذ والفسق الاجتماعي.

٨- الثورة الصناعية والرغبة العمياء في تحقيق الكسب المادي أدت إلى زيادة الأخطار التي تهدد البيئة وربما يكون أحد مبررات الإرهاب في المستقبل هو الصدام المباشر بين أنصار حماية البيئة الذين يتزايدون يوما بعد يوم وبين أصحاب المؤسسات الصناعية العملاقة.

٩- استغلال الإرهابيين التقدم التكنولوجي المتميز في تحويل الأموال والأفكار والمعلومات والتعليمات من أقصى الأرض إلى أدناها، من خلال النظام المصرفي العالمي وشبكات الحاسب الآلي والإنترنت.

إن معالجة الإرهاب لا تتم بمضاعفة قمع الرأي الآخر وإنفاق المزيد من الثروات على تسليح قوات مكافحة الإرهاب بأحدث معدات القتال، بل بالوقوف على الأسباب الحقيقية ومعالجة الأمر بالحكمة والموضوعية.

ولا يمكن أن ينتهي العنف في وطننا الحبيب مصر إلا بقيام البدائل الديمقراطية التي ترتكز على مؤسسات دستورية تحترم المواطن وتشاركه القرار وترفع مستواه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي وتقلل الفوارق الطبيعية وتحل السلام الاجتماعي ،

ويمكننا رسم سياسة عامة لهذه المواجهة في سبيل الوقاية من التطرف، والعلاج من الإرهاب، وذلك على النحو الآتي:(٣٥، ١٨٩)(١٤، ٤٧٦-٤٧٨)(١٩، ١٤٣)(٦، ٨٣)

١- ضرورة تنمية المناطق التي شهدت إهمالا مستمرا طوال العقود الماضية وعانت كثيرا من الفقر والبطالة وتدني مستوى المرافق وهو الذي خلق إحباطات كثيرة ومثل بيئة خصبة للتطرف والإرهاب.

٢- تطوير الخدمات الاجتماعية والأمنية للدولة في مناطق الإرهاب للسيطرة على اتجاهات التطرف والإرهاب، وتطوير مرافق هذه المناطق من نقل مياه وصرف صحي وكهرباء وخدمات صحية وتعليمية.

٣- تطوير نظم التعليم على النحو الذي يساهم في إرساء المفاهيم الصحيحة عن الدين والحياة.

٤- الاهتمام بالنواحي الثقافية وإرساء قيم ثقافية تحبذ التسامح وتنبذ الإرهاب ، وذلك من خلال الوسائل السمعية والبصرية والمقروءة ومن خلال قوافل التوعية التي يجب أن تصل إلى المناطق النائية والمعزولة ومن خلال المكتبات والمحاضرات والندوات.

٥- تطوير أساليب المواجهة الدينية من خلال علماء دين لهم حضور جماهيري ولهم قدرة على مواجهة أفكار الإرهاب الخاطئة.

٦- تكثيف برامج الشباب خلال قنوات شرعية بعيدا عن الكبت والقهر حتى لا يحدث انفجار نفسي أو سياسي.

٧- احترام حقوق الإنسان في جميع الإجراءات المانعة من ارتكاب الجريمة والإجراءات السابقة على ضبط الجريمة والإجراءات اللاحقة للضبط ٠

٨- تشجيع المواطنين على التعاون مع أجهزة مكافحة الإرهاب على أن يشمل التشجيع المكافآت المادية والمعنوية.

٩- محاربة الفساد ومكافحة الرشوة واستغلال النفوذ والتربح من الوظيفة وإهدار المال العام وما إلى ذلك من صور الانحراف التي تستفز الجماهير ويستغلها الإرهابيون في إثارة المواطنين.

١٠- قيام الأجهزة المختصة في مصر ببحث اجتماعي نفسي لدراسة شخصيات الإرهابيين على أن يكون ذلك بعد صدور الأحكام عليهم بهدف التعرف اكثر على سماتهم الشخصية ومستواهم الاجتماعي والاقتصادي والتعليمي والثقافي، والتعرف على ما يعانون منه من مشاكل، وأهدافهم وامالهم في الحياة، والصلات التي تربطهم ببعضهم البعض سعيا وراء وضع نظام تربوي وتثقيفي وإعلامي للشباب لعلاج النواحي السلبية في شخصياتهم ومساعدتهم على التخلص من القيم الهابطة والميول الإجرامية والسلوكيات الفاسدة.

١١-إن خط الوقاية والدفاع ضد الإرهاب هو إقامة حياة ديمقراطية في مجتمع يسوده العدل والمساواة والتعاون على البر والتقوى وصد الإثم والعدوان.

١٢- ضرورة أن تتحول الديمقراطية والمشاركة إلى عنصر أساسى من عناصر العمل السياسي ، وهذا يعني إتاحة فرص التعبير السياسي، وتداول السلطة، ونزاهة الانتخابات، وممارسة الرقابة الشعبية.

١٣- ضرورة أن يؤدي المثقفون عملًا تنويريًا حقيقيًا لا يقتصر فقط على المقالات والأعمدة الصحفية، بل يجب أن يتحول جهدهم إلى ممارسات شعبية حقيقية.

١٤- تزويد الأجهزة الأمنية بالتقنيات الحديثة اللازمة لمواجهة الإرهاب بكل صوره وأشكاله.

١٥-على الأجهزة الأمنية التنسيق مع الأجهزة المعنية في الدولة لكشف دعاوى الإرهابيين ودحضها، فيما يسمى بالمواجهة الفكرية للإرهاب، وهو ما يستلزم

مواجهة تلك الأفكار بأسلوب مخطط ومنسق ومقنع يتولاه متخصصون وذوو علم وخبرة .

١٦- التنسيق مع الأجهزة الإعلامية لتغطية النشر عن العمليات الإرهابية، إذ إن الإرهاب يعمد دائمًا إلى القيام بعمليات مثيرة من شأنها جذب انتباه الجماهير وإثارة الرعب العام، وغالبًا ما تستدرج وسائل الإعلام إلى التغطية المكثفة للنشاطات الإرهابية، وتحقق بذلك - ومن حيث لا تدري - الأهداف الخبيثة للإرهاب .

١٧- مبادرة الحكومة بعلاج المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الشباب علاجًا جذريًا، وذلك ببناء وحدات إنتاجية وإقامة مشروعات ضخمة تستوعب أعدادًا كبيرة من الشباب حتى يمكن توفير فرص العمل والقضاء على البطالة.

١٨- وضع مشروع متكامل للإصلاح الاجتماعي يسير جنبًا إلى جنب مع الإصلاح الاقتصادي، ويهدف هذا المشروع إلى إصلاح أوجه الخلل الموجودة في مختلف النظم الاجتماعية وهذا هو دور الحكومة.

١٩- المشاركة السياسية للشباب من مختلف الطبقات، في اتخاذ جميع القرارات التي تمس حياة المواطن سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو السكن.

٢٠- ضرورة العمل على تكريس الشورى أو توزيع سلطة اتخاذ القرار في كل مناحي الحياة من خلال ترسيخ قيم التعددية والحرية، وهذا يفضي إلى تخريج عنصر بشري ناضج ومجتمع متحضر يفكر بالتنمية وينطلق نحو النهضة، ويعمل على ربط القاعدة بالقيادة ، إن تفعيل الديمقراطية والشورى يساعد على السلام والاستقرار في المجتمع ويبعد شبح العنف بصورة متزايدة.

الخاتمة والتوصيات

تبين لنا من خلال بحثنا هذا أن جذور الإرهاب تمتد من ما قبل التاريخ وحتى يومنا هذا، ولم تقتصر ظاهرة الإرهاب على أمة من الأمم أو شعب من الشعوب، حيث أنها شملت العالم بأسره وعلى مر العصور، ولم تكن مرتبطة بدين من الأديان، إلا أن الأديان وعلى مر العصور تم استغلالها كغطاء للممارسات الإرهابية، ولم تخل منه أمة أو شعب، ولم يكن الدين بحد ذاته دافعا من دوافع الإرهاب أو أحد أسبابه، وانما كان أبناء الديانات ضحية للإرهاب، والإرهابيون سواء كانوا من العصور القديمة أو العصر الحديث، يحاولون وصف أعمال القتل والأعمال الإجرامية التي يقومون بها على أنها أعمال بطولية تهدف إلى تخليص الناس من براثن الظلم والقهر، والحقيقة إنما يريد الإرهابيون السلطة لأنفسهم.

اتسعت دائرة العنف ويشهد مسرح الأحداث الدولية العديد من النشاطات الإرهابية التي تتجاوز آثارها حدود الدولة الواحدة إلى عدة دول مكتسبة بذلك طابعا عالميا مما يجعل منها جريمة ضد النظام الدولي ومصالح الشعوب الحيوية وأمن وسلام البشرية، وعليه فإن عملية مكافحة الإرهاب لا يكفي أن يتم إعداد الوحدات المختصة والأسلحة الحديثة لمحاربتها، وإنما تحتاج إلى دراسة طبيعة الإرهابيين والدوافع التي دعتهم إلى سلوك هذا الطريق، فقد يكون هناك خلل ما في العلاقات الدولية أو النظم الاجتماعية والاقتصادية في كثير من دول العالم، مما دفع بعض هؤلاء إلى الخروج على النظام الدولي والمجتمع الدولي، وهنا لابد من ردع هؤلاء الإرهابيين وفي نفس الوقت أن يتم دراسة الأسباب التي دعتهم لاتخاذ الإرهاب كوسيلة للتعبير عن مطالبهم، إلا أن العقبات التي تعترض طريق التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب تعد سببا هاما من أسباب انتشار الإرهاب، فالإرهاب لم يعد محليا محصورا داخل حدود الدولة، بحيث تجدي في القضاء عليه التشريعات والتدابير المحلية ولكن الإرهاب الذي يقض مضاجع الشعوب والحكومات هو الإرهاب الذي تقوم به شبكات إرهابية دولية لها مراكز تخطيط وإدارة وتمويل خارج حدود الدولة، حيث يتم جمع

المعلومات، وتخطيط العمليات الإرهابية، وتمويلها وتنفيذها على نطاق واسع كما أن الاحتمال قائم على أن الإرهابيين ربما يحصلون في المستقبل على أسلحة جديدة مثل أسلحة الدمار الشامل، لاستخدامها في عمليات الإرهاب، كما أن الدراية والخبرة في مجال الإرهاب أصبحت الآن في متناول قطاع أوسع من الناس عما كانت عليه في السابق، وهذا بحد ذاته أضاف عبئا جديدا على الدول لمقاومة الإرهاب والتصدي له، والصعوبات التي تعترض طريق الكفاح ضد الإرهاب هي وجود بعض المشاكل المتعلقة بحق اللجوء السياسي، وأخرى متعلقة بحق الكفاح المسلح ضد الاستعمار والقهر والاستغلال، وأخيرا المشاكل المتعلقة بنظام تسليم المجرمين.

إن مواجهة الإرهاب تتطلب وضع الخطط التي تدعو إلى توعية المواطنين داخل الوطن وخارجه بمخاطر ومشاكل الإرهاب ، وكذلك تبصير الرأي العام من خلال مواد إعلامية مسموعة ومقروءة ومرئية، بمسئوليته نحو حماية الأجيال الناشئة من السقوط في براثن الإرهاب، وضرورة وضع خطة توعية دينية لتقديم الدين في صورته الصحيحة السمحة بعيدا عن روح التعصب، وتكثيف البرامج الإعلامية التي تبرز خطورة الإرهاب على الدولة والمجتمع وفي جميع نواحي الحياة، وحتى تكون محاربة الإرهاب اكثر جدوى يجب أن تتم مكافحة الإرهاب على كافة المستويات الدولية

ومن أبرز توصيات هذا البحث ما يأتي:

١- إن الخطوة الأولى في مشروع محاربة الإرهاب واجتثاث جذوره من أي مجتمع، تتطلب فهمًا جيدًا لهذه الظاهرة من جميع جوانبها، والوقوف على أسباب ظهورها، حتى يكون التعامل معها مبنيًا على أسس علمية صحيحة ، إن إدراكنا للظروف التي ينمو فيها الإرهاب يجعلنا نصل إلى قناعة بأن الالتزام بمتطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي هو البوابة الرئيسة الأولى لإنهاء هذه الظاهرة من مجتمعاتنا.

٢- العمل على تطوير وتفعيل نظريات وتطبيقات إدارة الأزمات داخل مؤسسات الدولة العامة والخاصة.

٣- ضرورة المشاركة في المؤتمرات والندوات الدولية المتعلقة بدراسة الإرهاب وأسبابه وآثاره وانعكاساته المختلفة للوصول إلى أفضل السبل لمواجهتها.

٤- العمل على إيجاد بيئات اجتماعية واقتصادية تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني على التصدي للإرهاب ومواجهة آثاره.

٥- بما ان هناك تأثير متبادل بين الإرهاب والنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لذا يقتضي الامر قيام الدول بالاصلاحات الداخلية وبما يكفل للفرد حياة كريمة، ويكون له رأيه في بناء مستقبل بلده، وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني وفتح الباب امام تبادل السلطة بالطرق السلمية حتى لايتم اللجوء الى العنف في الوصول اليها.

٦- سن القوانين اللازمة لمكافحة الإرهاب وتفعيل دور القضاء لتطبيقها ، وعدم تغليب دور السلطة التنفيذيه على حساب السلطة القضائية ، لان الاخيرة هي الاقدر على حماية حقوق الانسان من الانتهاك.

٧- عدم استخدام بعض رجال الدين التابعين للسلطة كأدوات لتنفيذ سياسة الدولة فيبيحون الأعمال الإرهابية تحت غطاء الجهاد، ويصدرون فتاواهم غير المسؤولة بهذا الصدد وبث الافكار المتشددة بين الشباب بدلا من تثقيفهم روح التسامح التي هي اساس المجتمع الآمن.

والله ولي التوفيق،،

المراجـــــــــــع

١- إحصـــــــــائية منشـــــــــورة علـــــــــى موقـــــــــع الإنترنـــــــــت **http://www.akhbar.ma_il980_3.html** ، تحت عنوان ، الحرب على الإرهاب كلفت الولايات المتحدة ٠٠٠٠ ، تاريخ الدخول ٢٠١٧/٦/٢٩م.

٢- أحمد جلال عز الدين (١٩٨٦) الإرهاب والعنف السياسى ، **كتاب الحرية** ، العدد ١٠ ، دار الحرية للصحافة والطباعة والنشر.

٣- أحمد فلاح العموش (١٩٩٩م) أسباب انتشار ظاهرة الإرهاب، **بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب**، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٤- ـــــــــــــــ(٢٠٠٦م) **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٥- أحمد يوسف التل (١٩٩٨) **الإرهاب فى العالمين العربى والغربى** ، عمان ، الأردن.

٦- أدونبس العكرة (١٩٩٣) **الإرهاب السياسى** ، ط ٢ ، دار الطليعة ، بيروت .

٧- تحليل قام به الكاتب / ادريان كيندرى لمقالة اقتصادية منشورة على الموقع التـــالى https://www.nato.int/docu/review/2007/issue2/arabic/analysis2.html

٨- تقرير الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء فى مصر لعام ٢٠١٧م ٠

٩- جمال زايد هلال أبو عين(٢٠٠٩م) **الإرهاب وأحكام القانون الدولي**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد.

١٠- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

١١- حسن بن محمد سفر (٢٠٠٣) **الإرهاب والعنف فى ميزان الشريعة الإسلامية والقانون الدولى** ، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامى ، الدورة الرابعة عشرة ، الدوحة ، قطر ، فى ١/١١.

١٢- سعد الشهرانى (٢٠٠٩) تمويل الارهاب ، **المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب** ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المجلد ٢٤ ، العدد (٤٩)

١٣- سعد عبدالرحمن الجبرين(١٩٨٩م) **الإرهاب الدولي**، بحث مقدم للحصول على درجة الماجستير، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

١٤- السيد محمد الحسينى (١٩٩٤) تعقيب في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية" ، **أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي** ، القاهرة من ٢٥-٢٧ / ١ .

١٥- شوكت محمد عليان(٢٠٠٨م) **الإرهاب المفروض والمرفوض حقيقته – أسبابه – علاجه**، دار العليان للنشر والتوزيع، عمان.

١٦- صالح بن فارس الزهراني(١٤٢٤) الإرهاب والسبيل إلى هزيمته ، **مجلة الأمن السعودية** ،وزارة الداخلية ، العدد الثامن والخمسون ، ذو الحجة .

١٧- صندوق النقد الدولى (٢٠٠٣) **افاق الاقتصاد العالمى** ، ابريل

١٨- عادل عامر ، الارهاب واثاره الاقتصادية ، مقال منشور على موقع الانترنت ttp://www.diwanalarab.com/spip.php?article45667

١٩- عبد الحسين شعبان (٢٠٠٢)**الإسلام والإرهاب الدولى** ، دار الحكمة ، لندن

٢٠- عبد الحى الفرماوى(١٩٩٩) **الإرهاب بين الفرض والرفض فى ميزان الإسلام** ، دار البشير ، طنطا .

٢١- عبد الرحمن رشدى الهوارى (٢٠٠٢) **التعريف بالإرهاب و اشكاله** ، ورقة ضمن ندوة الإرهاب والعولمة ، أكاديمية نايف الأمنية ، الرياض .

٢٢- عبد الفتاح الجبالى ، التكلفة الاقتصادية للارهاب ، مقال منشور على موقع الانترنت http://www.ahram.org.eg/NewsQ/567362.aspx

٢٣- عبد الله الجاسر (١٩٩٤) دور وسائط الإعلام في مواجهة التطرف والإرهاب ، بحث منشور في "تحديات العالم العربي في ظل المتغيرات الدولية" ، **أعمال المؤتمر الدولي الثاني الذي نظمه مركز الدراسات العربي الأوروبي** ، القاهرة من ٢٥-٢٧ / ١ .

٢٤- عبد الله عبد الغنى غانم(٢٠٠٤) **جرائم العنف وسبيل المواجهة** ، الرياض

٢٥- عبدالحفيظ عبدالله المالكى (٢٠١٠م) **نحو مجتمع آمن فكرياً: دراسة تأصيلية واستراتيجية وطنية مقترحة لتحقيق الأمن الفكري**، الطبعة الأولى، مطابع الحميضي، الرياض.

٢٦- عبدالرحمن رشدي الهوارى(٢٠٠٢م) **التعريف بالإرهاب وأشكاله**، بحث علمي مقدم في ندوة "الإرهاب والعولمة"، منشور ضمن أوراق عمل الندوة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٢٧- عمر سعد الهويدى (٢٠١١م) **مكافحة جرائم الإرهاب في التشريعات الجزائية: دراسة مقارنة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

٢٨- كمال حماد (٢٠٠٣) **الإرهاب والمقاومة فى ضوء القانون الدولى العام** ، دار المؤسسة الجامعية ، بيروت .

٢٩- لوريتا نابليونى (٢٠١٠) **الاقتصاد العالمى الخفى** ، ترجمة لبنى حامد عامر ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ٠

٣٠- محمد الحسين مصيلحي (١٩٩٢) اختصاصات سلطات الأمن الوطنية في ضوء أحكام القانون الدولي ،المديرية العامة لكلية الملك فهد الأمنية والمعاهد، دورة القيادة الإدارية السادسة للضباط ، الرياض ، نوفمبر .

٣١- محمد الحسينى مصيلحى(١٩٨٨) **حقوق الإنسان بين الشريعة الإسلامية والقانون** ، دار النهضة العربية ، القاهرة .

٣٢- محمد الحسيني مصيلحي (٢٠٠٣) **القانون الدولي** ، بحث مقدم فى دورة دبلوم العلوم الجنائية ، لأعضاء هيئة التحقيق والادعاء ، المعهد العالي للقضاء ، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية .

٣٣- محمد بن سعد الشويعر (٢٠٠٤) **الإرهاب ، دوافعه وعلاجه** ، النادى الأدبى بالرياض.

٣٤- محمد عبدالله العميرى (٢٠٠٤م) **موقف الإسلام من الإرهاب**، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٥- محمد فتحى عيد (١٩٩٩) **واقع الإرهاب فى الوطن العربى** ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، الرياض .

٣٦- محمد محيي الدين عوض (١٩٩٩م) **واقع الإرهاب واتجاهاته**، بحث مقدم إلى أعمال ندوة مكافحة الإرهاب، بأكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

٣٧- المؤشر يصدر عن معهد الدراسات الاقتصادية والسلام IEP الذي أسسه مديره التنفيذي ستيف كيليليا

38- Abadie, Alberto,and laverGardeazabal(2008) terrorism and the world economy, **European Economic Review**, Vol. 52, No. 1.

39- Bandyopadhyay,and todd sandler(2014a) immigration policy and counterterrorism, **journal of public Economics**, vol. 110

40- Bandyopadhyay,and todd sandler(2014b)the effects of terrorism on trade , A factor supply analysis, federal reserve bank of st. **Lous Review**, vol. 96, No.2.

41- Brauer, jurgen(2002) " on The Economics of Terrorism " **http\\marcusvini.usereis. files. Wordpress.com**

2006\0\\on-the-economics-of-terrorism-jurgen-braue.pdf

42- Gaibulloev, Khusrav, and Todd Sandler(2009) **the impact of terrorism and conflicts on Growth in Asia Economics and Politics**, vol. 21, No.3.

43- Malhorta, R. (2008) " Does terrorism have an Economic Motive ? the Inspired Economist, **http:///www.Inspiredeconomist.com/2008/ does-terrorism-have-an-economic/motive/.**

44- schwertzer, G. and C. Schweitzer, (2002) , **AFaceless Enemy**, perseu publishing, Cambridge, Massachustts .

45- Utee. M. Stok (2002), The Tourism Industry In The Third Millenium Is A Resilient Indutry ,Shown at The Impact of The Terror Attack of 9-11-2001, PHD Thesis, La Salle University.